المسؤولية الإجتماعية

الشراكة التربوية قاطرة التنمية والتطوير البيداغوجي (جامعة محمد الخامس السويسي نموذجا)

أحمد أوزي[1]

ملخص

سعت العديد من الجامعات إلى التفكير في إيجاد موارد جديدة من شأنها توسيع دخلها، وتغطية جزء من نفقاتها، فعمدت إلى عقد إتفاقيات شراكة وتعاون أكاديمي مع مختلف الجهات التي تعنى بقضايا التربية والتكوين.

تعالج هذه الورقة حالة جامعة محمد الخامس السويسي، باعتبارها جامعة حديثة النشأة دخلت في شراكة وتعاون مع العديد من الجامعات والمنظمات والقطاعات داخل الوطن وخارجه، مما ساعدها على تحقيق العديد من الأهداف التي عملت على تطوير طرائقها وأساليبها البيداغوجية، كما ساعدت على انفتاح الجامعة على محيطها الاجتماعي بعقد شراكات مع العديد من القطاعات في المجتمع، تعد الجامعة بموجبه الخريج الذي يحمل البروفيل المطلوب، مقابل المساهمة المادية في تكوينه؛ مما مكن الجامعة من فتح تخصصات مهنية وصناعية واجتماعية وتربوية وثقافية جديدة ضمن تخصصاتها الجديدة في مختلف كلياتها ومعاهدها. كما تطرح الورقة بعض الرؤى حول ما يمكن أن تساهم به عقود الشراكة والتعاون من فتح آفاق جديدة ومتطورة أمام التعليم العالي في البلدان العربية.

أولاً: مقدمة

لا شك في أن التعليم العالي يواجه في عصر الحداثة الثانية، تحولات جذرية عديدة، في مجال المعرفة والاقتصاد والتكنولوجيا، مما يجعله يعيش الكثير من التحديات التي لا تنفع معها الإمكانيات والطرائق التقليدية التي درج عليها. وتزداد درجة هذه الإكراهات والتحديات في البلدان العربية التي يعرف فيها التعليم العالي ضغوطا كثيرة، إن على صعيد الكم أو الكيف. ومن هنا تقتضي الضرورة البحث عن أساليب جديدة كفيلة بمده بمناهج وتقنيات وتجارب جديدة، تعتمد الجودة الشاملة في بنياته وهياكله سعيا لتوجيه مساره نحو الانخراط في اقتصاد المعرفة.

[1] أستاذ علوم التربية بكلية علوم التربية جامعة محمد الخامس السويسي، الرباط، المملكة المغربية (دكتوراه في علم النفس، جامعة عين شمس، 1985). Sci__education@hotmail.com

إن التعليم العالي يعتبر حجر الزاوية في عملية التنمية المجتمعية، فهو أحد المؤشرات الرئيسة لتقدم الشعوب وازدهارها. وبعد أن كان الدور النمطي لمؤسساته هو خلق الثروة الفكرية ونقلها، فإن هذا الدور قد تطور ليدعم عمليات النمو والتطور في محيطه الاجتماعي والاقتصادي وتطبيقاته الصناعية بما يحقق آمال المجتمع ويحقق مشروعه (الإيسيسكو، 2008).

وتأسيساً على ذلك، فإن مؤسسات التعليم العالي غدت ترتبط ارتباطاً وثيقا بمراكز البحث فيها وبمختبراتها ومشاغل التكوين بالمنظومة الإنتاجية المختلفة، كما ارتبطت بالنظام الاقتصادي في شموليته. « تبنى نهضات الأمم بالعلم، والجامعة هي مصنع العقول التي تنتج العلم، وتتفوق وتبدع فيه، وتعيد صياغة الحياة في جميع مرافقها بالمعرفة العلمية وبالخبرة المهنية والتجربة الميدانية التي هي نتاج تراكم المعارف المستخلصة من التحصيل العلمي القائم على الأسس الأكاديمية والدراسة الموضوعية لشتى العلوم» (التويجري، 2008).

لقد أصبحت التنمية المستدامة والتقدم العلمي والتكنولوجي وتحسين مستوى عيش أفراد المجتمع، مفاهيم مرادفة للتعليم العالي المنتج الذي يبدع وينتج الأفكار والنظريات والأطروحات ويطبقها على أرض الواقع، من خلال الابتكارات والاختراعات التي تساهم في التقدم والنماء، الأمر الذي يجعل من مؤسسات التعليم العالي أشبه بالمختبرات والمعامل التي تنتج أحسن المبتكرات والمنتجات التي يتوصل إليها العقل البشري في مختلف الحقول العلمية والتكنولوجية الكفيلة بالقضاء على التخلف ومحو آثاره. ولبلوغ ذلك كله، وحتى يصبح التعليم العالي بهذا المستوى الذي يجعل منه رافعة للتنمية والتقدم المجتمعي والاقتصادي، فإن عليه توسيع آفاقه والانفتاح على تجارب عالمية جديدة في مجال تحسين نوعيته وخدماته، والبحث عن موارد جديدة تمكنه من تغطية نفقاته المادية التي ما فتئت تزداد يوما عن يوم. وهذا يفرض على المسؤولين وأصحاب القرار في التعليم العالي صياغة رؤى جديدة، من شأنها التخفيف على الحكومات من عبء التكاليف الباهظة التي باتت تثقل كاهلها، وطرح خيارات من أساليب التعاون الجديدة بين الفاعلين في مختلف القطاعات الاقتصادية والأكاديمية الوطنية والدولية والتي تعتبر الشراكة أحد ابتكاراتها في مجال التعاون.

ثانياً: أهمية الشراكة التربوية والتعاون في مجال التعليم العالي

أصبح لمفهوم الشراكة حضور كبير في خطب وبرامج العديد من المنظمات الدولية التي تعنى بقضايا التربية والتنمية، لما يجسد تنفيذ مقتضياته بين مختلف الأطراف من تعاون وتعايش وتآخ وقبول الآخر، فضلا عما يحققه على أرض الواقع من أهداف تنموية وتطويرية، بسبب ما تحدثه الشراكة من تغيير في الأدوار بين المؤسسات التعليمية والمؤسسات العاملة في محيطها بشكل خاص. ومن هنا نجد أن الشراكة غزت مجال التربية والتعليم وأصبحت سمة بارزة تميز خطابه الحداثي (أوزي، 2007، ص. 23).

إن الشراكة ليست هدفا مطلوبا لذاته بقدر ما هي وسيلة من الوسائل التي تستخدم لتحقيق غايات مشتركة، مع مراعاة ما يطرحه ذلك من صعوبات وتحديات السلطة التي اعتادت على التسلسل والبيروقراطية الإدارية، والحال أن المجتمعات البشرية في مستهل هذا القرن تحدوها طموحات وتحركها دوافع ورغبات للتنمية والتطوير، ومن ثمّ، فهي تبحث عن استراتيجيات وآليات جديدة للحكامة والتدبير في كل المجالات، وبشكل خاص في قطاع التربية والتكوين الذي يعتبر قاطرة كل تنمية وتطوير

اجتماعي واقتصادي (أوزي، 2007). ومن هنا أدرك المسؤولون عن قضايا التربية والتعليم أهميتها ودورها في التنمية بمختلف أشكالها، مما قاد المنظمات التي تعنى بالتربية إلى الدعوة إلى عقد مؤتمرات ولقاءات دولية تدعو إلى تشجيع الشراكة والتعاون بين مختلف الفاعلين.

إن مؤتمر دكار الذي انعقد بالسينغال عام 2000 حول التعليم في الدول العربية، دعا إلى تحقيق التعليم للجميع، ونص في قراراته على أهمية الشراكة، ووضع أسسها، وتفعيل نظمها، وإحداث مختلف الآليات لإقرارها على المستوى الوطني والعالمي. كما أن مؤتمر التربية للجميع الذي انعقد في «جومتين» (Jomtien) بتايلاند (1990) دعا في المادة السابعة من قراراته إلى تشجيع عقد شراكات فعالة في مختلف المستويات، والتحلي بنظرة جديدة وواسعة وملتزمة بقضايا التربية والتعليم، عبر عقد شراكات تدمج كافة مؤسسات المجتمع، الحكومية منها والمدنية. فالشراكة تلعب دورا حاسما، وهي سبيل التنمية والخلق والابتكار، ووسيلة من وسائل تعزيز إمكانات التحفيز على التعلم وتطوير أساليبه وطرائقه. كما أن تقرير البنك الدولي حول التربية والتكوين في القرن الواحد والعشرين بالنسبة إلى المملكة المغربية، يرى أنه «لا يمكن أن تنجح الإصلاحات في قطاع التعليم والتكوين كيفما كانت استحقاقاتها إلا إذا قبلت من كل طبقات المجتمع والجماعات المعنية، وبالتالي يجب وضع استراتيجيات للوصول إلى هذا الالتزام الشامل» (جحيدي، 2006، ص. 69).

ومعنى ذلك أن قضايا التربية والتعليم شأن ينبغي لكافة قطاعات المجتمع أفرادا وجماعات، أحزابا ونقابات ومنظمات وجمعيات المجتمع المدني، ومصانع وشركات، ووسائل الإعلام أن تعنى بها.

وإدراكا من وزارة التربية والتعليم العالي وتكوين الأطر في المملكة المغربية لأهمية الشراكة التربوية، وسعيا منها كذلك لتنفيذ مبادئ الميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي ينص على ضرورة الشراكة وأهمية اللاتمركز، فإنها أصدرت مذكرات خاصة (المملكة المغربية وزارة التعليم، 1995) تدعو الفاعلين التربويين إلى تغيير رؤية العلاقة بين المؤسسات التربوية والتعليمية مع محيطها من الشركاء، وإلى تحقيق مؤسسات تربوية مندمجة ومتفاعلة ومنسجمة مع محيطها، وتفعيل ذلك وأجرأته بإبرام إتفاقيات مع أطراف معترف بها، وإقامة علاقات تواصل واتصال في إطار شبكات وبنيات تواصلية تسمح لمختلف الأطراف بالمساهمة في تحقيق أهداف التربية والتكوين.

ثالثاً: مفهوم الشراكة التربوية ومزاياها

رغم الصعوبات التي تعترض تحديد مفهوم الشراكة، باعتبارها مفهوما ينتمي إلى حقول معرفية عديدة، إلا أنه يمكن اعتبار الشراكة التربوية «عبارة عن علاقة تتسم بامتياز، فهي تتأسس على مشروع يتقاسمه شخصان أو جماعتان أو مؤسستان أو عدة مؤسسات تظهر على شكل تبادل خبرات وتجارب ومعلومات أو موارد مادية أو بشرية بهدف خدمة وتحقيق مشاريع تربوية معينة يحقق فيها الطرفان المتعاقدان قيما إضافية مبنية على الاتفاق وتحديد المسؤولية» أوزي، 2007).

وللشراكة مزايا كثيرة، فهي تتضمن إمكانات جد هامة للتغلب على العديد من المشاكل التي تعترض أطراف الشراكة، حيث تجد هذه المشاكل حلولها من خلال مواجهتها بتجارب الطرفين ودعمهما والتزامهما بالناتج عن الاقتناع بالمشروع وبذل الجهد والتعاون من أجل إنجاحه (Marjolaine, 2001, p. 11).

إذا كانت الشراكة جهدا من التعاون الجماعي يفيد كافة القطاعات التنموية، فإن حاجة قطاع التربية والتعليم إليها أشد وأقوى، فهي ركيزة أساسية لدعمه وتحسين خدماته، وتطوير مؤسساته، وزيادة فاعليتها عن طريق عقد الشراكات الفعالة والمثمرة مع قطاعات المجتمع المدني بشكل يساعد على صياغة ووضع هندسة جديدة للنظام التربوي حتى يعمل على إشباع الحاجات الجديدة للطلاب في عالم اليوم، وتغدو فيه المؤسسات الجامعية رافعة للتنمية على كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتعمل في نفس الوقت على بناء علاقة جديدة من التعاون والتلاحم بين المؤسسات الجامعية وبين الطلاب وأوليائهم وكافة قطاعات المجتمع المدني، بشكل يقود إلى مساهمة الجميع في ورش التطوير التربوي والتعليمي في مجتمع المعرفة والحداثة.

إن تطوير التعليم في مجتمع المعرفة والانكباب على حل مشكلاته غدا مشروعا مجتمعيا ومهمة تقتضي ضرورة مشاركة الجميع كل في زاويته ومن موقعه الخاص، بما يحقق آمال المجتمع وطموحاته، والانخراط الفعال في مجتمع المعرفة بفاعلية وإيجابية وعدم الوقوف عند المشهد الدولي موقف المتفرج السلبي.

ومن هنا، فإن الجامعة في المغرب تعرف على غرار العديد من الجامعات في البلدان العربية جهدا مكثفا لرفع التحديات التي تواجهها. فهي تسعى إلى تحقيق مطلب جودة التعليم وملاءمته لسوق الشغل الوطنية. كما تسعى إلى إعداد وتكوين خريج عالمي، تستطيع المعارف والتكوينات التي يحصل عليها أن تخوله عبور القارات في عصر العولمة والتنافس الدولي الشرس. فالتعليم العالي ما فتئت «خصوصياته الإقليمية تتداعى أمام طغيان العولمة بكينونتها وأدواتها ومنتجها، مما يتطلب من القائمين عليه النظر في تحسين هياكله، وتطوير برامجه، وربطها بمؤسسات المجتمع الأخرى ليفيد منها، ويفاد منه» (عبد السميع، 2005، ص. 1). ولتحقيق هذا الطموح، فإن هناك حركية وديناميةً قوية وفعالة في الأوساط الجامعية تحفزها إلى تحسين برامجها التعليمية وتحديث طرائقها وأساليبها البيداغوجية وتطوير مشاريعها البحثية. غير أن تحقيق هذا الهدف يقتضي المزيد من النفقات والاعتمادات المادية التي تنوء الجهات المسؤولة بأعباء تحملها، مما دعاها إلى التفكير في إيجاد منافذ جديدة للتمويل والتعاون. «يرتقب حصول ارتفاع ملحوظ لطلبات التسجيل الجامعي في الدول النامية في السنوات القادمة الشيء الذي سيترتب عنه عدة انعكاسات على مختلف الأصعدة وخاصة على مستوى التمويل والعولمة والجودة. لقد ارتفعت نسبة التسجيلات الجامعية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة 250% ما بين 1999 و 2004 بينما ارتفع معدل هذه النسبة بـ 114% فقط لدى مجموع الدول النامية. انطلاقاً من الارتفاع المرتقب لنسبة التسجيلات بالدول النامية يقدر العدد الإضافي للتسجيلات بالجامعات خلال السنوات العشر القادمة بحوالي 120 مليون وأغلبيتهم من الدول النامية». (العناقي، 2008).

إن هذا الوضع قاد العديد من الجامعات في المغرب وفي غيره من الدول العربية إلى اتخاذ تدابير عديدة ومتنوعة لضمان مصادر مستدامة لتمويل متطلبات تعليمها ودعم بنياته التحتية وتجهيزاته الأكاديمية عن طريق التوجهات التالية:

1. عقد الشراكات التربوية الأكاديمية والتعاون مع العديد من الجهات الوطنية والدولية.
2. الانفتاح على سوق الشغل الوطنية، باستحداث تخصصات علمية ومعرفية ومهنية جديدة تستجيب لحاجاته المتطورة، مؤداها (إجازات مهنية، وتخصصات علمية ومعرفية متنوعة تحتاج إليها قطاعات مختلفة).

إن هذه التدابير يمكن اعتبارها وسائل فعالة لتمكين مؤسسات التعليم العالي من تغطية جزء من نفقاتها وتحسين برامجها ومقرراتها، وجعلها في الوقت ذاته تستجيب للحاجات المتطورة والمتجددة للمجتمع. كما أن هذه التدابير من شأنها خلق دينامية جديدة وأساليب عمل تربوية متطورة بالمؤسسات التعليمية من حيث الطرائق والأساليب البيداغوجية المتبعة.

وهذا يستدعي بدون شك الوقوف عنده لتحليله والخروج منه بنتائج من شأنها أن تبلور رؤى جديدة ومتطورة في مجال الشراكة التربوية، والانفتاح الإيجابي لمؤسسات التعليم العالي على محيطها الاجتماعي، وهو الموضوع المركزي لهذه الورقة التي تنطلق في هذا الصدد من نموذج حي يبرز تجربة جامعة محمد الخامس – السويسي بمدينة الرباط بالمغرب، وهي جامعة فتية جديدة لم يمض على تأسيسها سوى حوالي خمس عشرة سنة.

رابعاً: الشراكة والتعاون التربوي في الجامعة المغربية وانعكاسه على التنمية المجتمعية وتطوير الأساليب البيداغوجية في التعليم العالي (نموذج جامعة محمد الخامس السويسي)

1. نبذة عن بنية جامعة محمد الخامس السويسي

تقع جامعة محمد الخامس السويسي بمدينة العرفان بالرباط في فضاء مكون من مجموعة من الكليات والمعاهد ومراكز البحث العلمي يبلغ عددها 26 مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي والتكوين والبحث إلى جانب المستشفيات المرتبطة بالمركز الاستشفائي ابن سينا. يبلغ عدد الطلبة والطالبات المسجلين بهذه الجامعة التي نشأت حديثا (1992) ما يناهز 15،923. وتتكون مواردها البشرية من 707 إداريين تربويين وتقنيين يعملون بها. ويغطى أعمال التدريس والبحث فيها 1012 أستاذا باحثا. وبها 14 مسلكا للإجازة والدراسات الأساسية المكونة من 24 تخصصا. وفي الجامعة 10 مسالك إجازة مهنية، و23 مسلكا للماستر Master في علوم القانون والاقتصاد والاجتماع والطب والصيدلة والهندسة والمعلومتية. وفي الجامعة 13 تكوينا للدكتوراة. كما استحدث في الجامعة مؤخرا معهد خاص للدكتوراه. أما عن بنيات البحث في الجامعة فإنها تتكون من 118 بنية منها 103 فريقا للبحث و9 مختبرات للبحث و5 مراكز للبحث ومرصد واحد.

2. إتفاقيات شراكة وتعاون بين جامعة محمد الخامس السويسي وبين شركاء وطنيين ودوليين

يمكن أن تقود الشراكة التربوية بين القطاعات الأكاديمية داخل الوطن وخارجه وبينها وبين القطاعات الصناعية والإدارية المحلية، بشكل عام، إلى تحقيق العديد من الأهداف التي نوجز بعضها في الآتي:

أ. تنمية المجتمع وتطويره؛
ب. تحديث وتطوير المناهج والطرائق البيداغوجية؛
ج. تفعيل النظم التربوية الإدارية؛
د. تحسين جودة ومستوى الخريج الجامعي؛
هـ. تطوير وتحديث المقررات والبرامج الدراسية.

ومن هنا، فإنه لا يمكن تجاهل الدور الأساس الذي يمكن أن يلعبه التعاون والشراكة التربوية في عالم اليوم، فهي في مجال التعليم العالي يمكن أن تساعد على انفتاح مؤسساته على محيطها السوسيو – اقتصادي وآفاقها الكونية، وتزويد الطلاب بالمعرفة والمهارات اللازمة لرفع مستوى كفاءتهم، وتلبية احتياجات سوق الشغل الوطنية، وفي نفس الوقت، تضع إطارا استراتيجيا يعمل على تقليل الفجوة بين المهارات المكتسبة والمهارات المطلوبة، وجعل التعليم يتجه نحو العولمة ومقتضياتها، التي تتطلب من الخريج مهارات الاقتدار التي تجعل منه خريجا عالميا، تتجاوز مهاراته وإبداعاته حدود الوطن الضيقة إلى آفاق عالمية رحبة. وهو ما يمكن تسميته بالخريج أو الطالب الكوني Global Student. كما يمكن أن تساعد الشراكة والتعاون الأكاديمي على جعل التعليم العالي رافدا من الروافد الأساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، عن طريق إحداث وفتح تخصصات علمية ومعرفية وصناعية وتقنية ومهنية جديدة برحاب المؤسسات الجامعية، وذلك تبعا لحاجات المحيط أو المؤسسات التي انخرطت معها الجامعة في التعاون والشراكة، وتقوم بتشجيع الطلاب على التوجه نحو هذه التخصصات التي تم إحداثها. وبهذه الكيفية تصبح العديد من القطاعات الخاصة في المجتمع شريكا فعليا للقطاع العمومي في تنفيذ السياسة التعليمية الوطنية، وإثرائها بخبراتها وتجاربها، ومد المساعدة في النهوض بهياكلها وتنمية مواردها.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، فإن جامعة محمد الخامس السويسي سعت إلى ربط أواصر التعاون وعقد التزامات الشراكة الأكاديمية وتفعيل مبادئها مع العديد من الجهات الوطنية والدولية، مما كان له انعكاس إيجابي على وظيفتها وطرائقها البيداغوجية ومكانتها في المجتمع بشكل عام.

3. ميادين التعاون والشراكة بين جامعة محمد الخامس السويسي وبين فرقائها

إنخرطت جامعة محمد الخامس – السويسي في مجموعة من برامج التعاون الدولي، كما عقدت عدة إتفاقيات شراكة وتعاون مع مجموعة من الجامعات والجهات الأجنبية في مجالات تتناول أوجه البحث والتعليم. واتخذت هذه الإتفاقيات الصيغ التالية:

أ. تبادل المعلومات في مجال التعليم العالي وهندسة البيداغوجية والبحث (المملكة المغربية، جامعة محمد الخامس السويسي، 2008) ؛

ب. تطوير المبادلات بين المؤسسات باستدعاء الأساتذة الباحثين والمؤطرين الإداريين للمؤسسة الشريكة قصد المشاركة في مختلف أنشطة التعليم والبحث؛

ج. إستدعاء الأساتذة الباحثين المنتمين للمؤسسات الشريكة للمشاركة في لقاءات وندوات وتدريبات واجتماعات تتناول مواضيع البحث؛

د. وضع برامج مشتركة للبحث العلمي في مجالات ذات الاهتمام المشترك بالنسبة للجامعتين المتعاقدتين؛

هـ. إستقبال الطلبة الذين يحضرون أطروحاتهم؛ الإشراف المشترك (Co-tutelle) في إطار التحضير للدكتوراه؛

و. البحث عن تمويل للأعمال المشتركة.

لقد فتح قانون 01.2000 لإصلاح الجامعة المغربية آفاقا واسعة لتنمية الجامعات حتى تستطيع المساهمة في أنشطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المغربي. ووعيا من جامعة محمد

الخامس السويسي بالتحديات التي ينبغي مواجهتها، فإنها وضعت في استراتيجيتها العامة إطارا لشراكات فعالة ودائمة موجهة نحو المستوى المحلي والوطني والدولي. وهدف علاقات الشراكة هذه تحقيق تبادل المعارف والخبرات وكذا أداء الخدمات المتعلقة بشكل خاص بتحقيق أشغال التكوين المستمر والبحث والتنمية والمساعدة والتوجيه لفائدة المؤسسات والمنظمات الاجتماعية والاقتصادية. وهذه المهام يمكن إنجازها بالتعاون مع منظمات أخرى مختصة.

يبلغ عدد الإتفاقيات والشراكات التي عقدتها الجامعة في العقد الأخير بعد تأسيسها ما توضحه الأرقام التالية:

- 64 إتفاقية شراكة وتعاون مع شركاء وطنيين؛
- 55 إتفاقية شراكة وتعاون مع الدول الأوربية؛
- 18 إتفاقية شراكة وتعاون مع دول أميركا؛
- 8 إتفاقية شراكة وتعاون مع دول أفريقية؛
- 4 إتفاقية شراكة وتعاون مع دول آسيا؛
- 15 إتفاقية شراكة وتعاون مع الدول العربية؛
- 10 إتفاقية شراكة وتعاون مع منظمات أجنبية.

وتوضح الرسوم البيانية 1-4 هذه الشراكات:

الرسم البياني1: إتفاقيات شراكة وتعاون جامعة محمد الخامس السويسي مع جهات وطنية ودولية

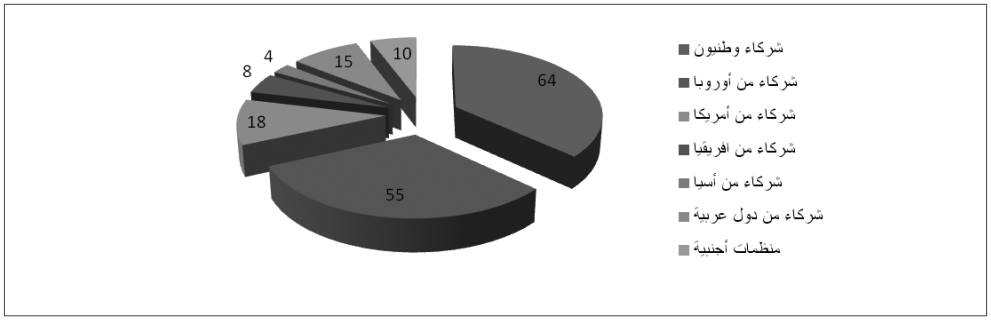

الرسم البياني 2: إتفاقيات شراكة وتعاون جامعة محمد الخامس السويسي مع دول أوربية.

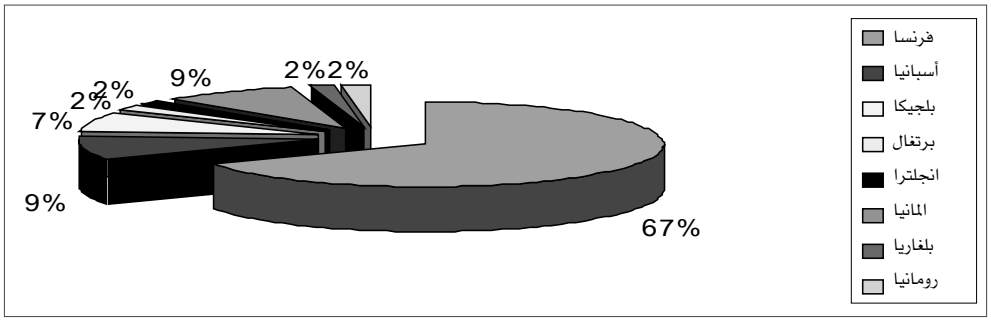

الرسم البياني 3: إتفاقيات شراكة وتعاون جامعة محمد الخامس السويسي مع دول أميركا

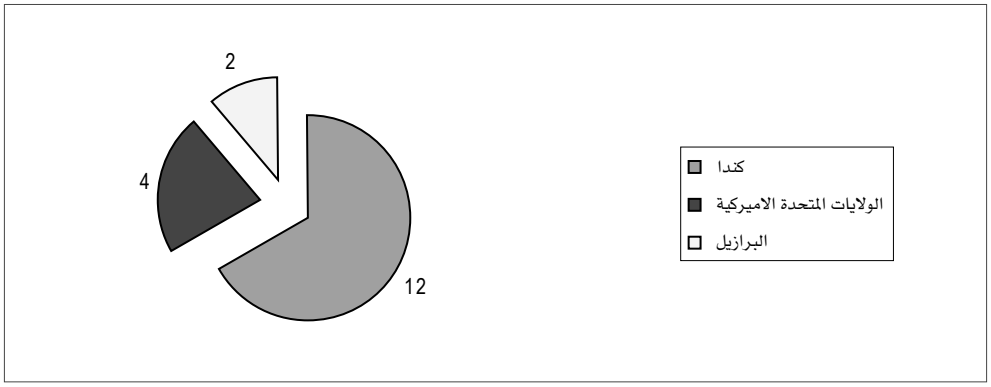

الرسم البياني 4: إتفاقيات شراكة وتعاون جامعة محمد الخامس السويسي مع الدول العربية.

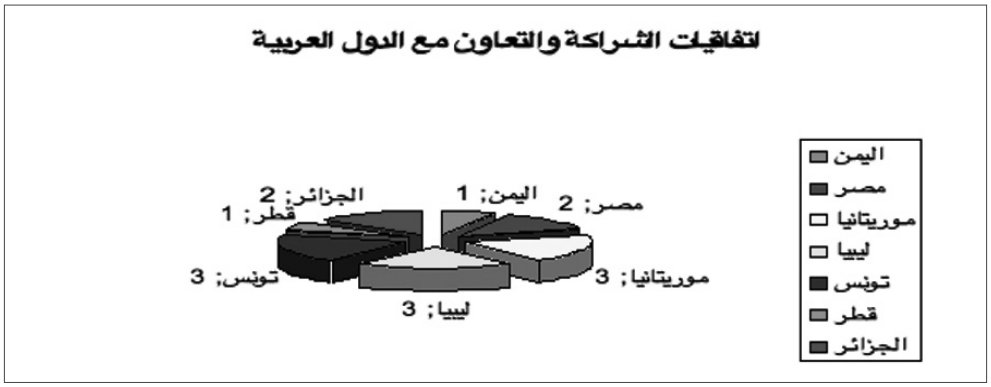

4. نماذج من اتفاقيات التعاون والشراكة الدولية مع جامعة محمد الخامس السويسي

أ. **التعاون المغربي الفرنسي للتكوين في القطاع السياحي**: ساعد هذا التعاون على فتح تكوينات جامعية عليا في قطاع السياحة والفندقة ابتداء من تموز/يوليو 2004 بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا. ويدخل هذا الاتفاق والتعاون ضمن منظور سنة 2010 في مجال السياحة الذي يستعد لاستقبال 10 ملايين سائح.

ب. **تنظيم الدروس الإقليمية في السياسة التجارية بتعاون مع المنظمة العالمية للتجارة**: تم بين هذه المنظمة وبين جامعة محمد الخامس السويسي توقيع إتفاقية للتكوين والتعاون التقني لتنظيم دروس إقليمية في السياسة التجارية وذلك ثلاث مرات على التوالي خلال السنوات (2004 - 2005 - 2006)، موجهة لفائدة 27 دولة أفريقية، من أجل إكساب المستفيدين مفاهيم عن المنظمة العالمية للتجارة وعن قضايا السياسة التجارية المطروحة في الدول الأعضاء في هذه المنظمة. ويتم التكوين من قبل خبراء من المنظمة العالمية للتجارة ومن طرف متخصصين جامعيين أفارقة ينتمون إلى مؤسسات التعليم والبحث العلمي.

ج. **التعاون مع جامعة تكساس الأمريكية**: في إطار علاقات الشراكة والتعاون بين جامعة محمد

الخامس – السويسي وبين جامعة تكساس الأمريكية نظمت دورة تكوينية لفائدة مجموعة من طلبة هذه الجامعة الأمريكية خلال حزيران/يونيو 2008 تلقوا خلاله تكوينا في اللغة العربية وفي تاريخ المغرب وفي مجال المؤسسات السياسية بالمغرب وفي مجال الفن والثقافة المغربيين.

د. **التعاون بين جامعة محمد الخامس السويسي وبين تونس**: في إطار التعاون بين المغرب وجمهورية تونس تم اعتماد برنامج البحث المشترك بين باحثين مغاربة ونظرائهم التونسيين عن طريق الإعلان عن طلب عروض مشترك لمشاريع البحث بين الطرفين (جامعة محمد الخامس السويسي، 2008، ص. 5).

5. الشراكة والتعاون بين جامعة محمد الخامس وبين قطاعات اقتصادية وطنية وازنة في المجتمع المغربي

لقد فتح إصلاح النظام الجامعي في المغرب فرصا هامة أمام الجامعة لتقديم خدماتها لمختلف القطاعات الاقتصادية. وتتجلى هذه الخدمات بالنسبة إلى جامعة محمد الخامس السويسي على سبيل المثال في تقديم التكوين الأساسي والتكوين المستمر والبحث من أجل التنمية. فالجامعة سعت إلى الانفتاح على محيطها السوسيو ـ اقتصادي وأنشأت مكتبا خاصا برحابها مهمته الأساسية تجنيد جميع الطاقات الفاعلة داخل الجامعة لخدمة القطاع الخاص. ولزيادة فاعلية هذا المكتب تم تكوين مكاتب فرعية على صعيد المؤسسات الجامعية التابعة لجامعة محمد الخامس السويسي، مهمتها المتابعة الميدانية لمشاريع الشراكة مع المقاولات والتوجيه بخصوص التكوين الأساسي والتكوين المستمر والبحث العلمي. ومن نماذج التوجيه وإرشاد طلاب الجامعة ومساعدتهم على الاندماج في النسيج الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع، نذكر مشتل المقاولات الذي أنشأته الجامعة.

6. مشتل المقاولات (Pépinière d'entreprises)

من أجل ربط الجامعة بمحيطها الاجتماعي والاقتصادي قامت جامعة محمد الخامس السويسي بإحداث العديد من التخصصات والتكوينات الجديدة التي تلبي حاجات المجتمع وتساعده على النمو والتطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي. ففي كلية علوم التربية على سبيل المثال فتحت تخصصات مهنية وصناعية وثقافية جديدة نذكر منها ما له صلة بالمجال التربوي على سبيل المثال، إحداث إجازة متخصصة في التدخل الاجتماعي، إجازة في التنشيط السوسيو – ثقافي، ماستر في إعادة تربية الجانحين...الخ

هذا وقد ساعدت جامعة محمد الخامس السويسي على إدماج الخريجين في النسيج الاجتماعي والاقتصادي فأنشأت لذلك ما يسمى بمشتلة المقاولات. وباعتبارها مستجدة تربوية وبيداغوجية جديدة نقدم وصفا تحليليا مختصرا عنها:

مشتلة المقاولات عبارة عن بنية للاستقبال والإيواء والمتابعة والدعم للطلاب حاملي المشاريع لإنشاء المقاولات، فهي أداة للتنمية الاقتصادية المحلية، توفر دعما للطلاب حاملي مشاريع خلق مقاولات، وهي توفر لهم دعما من بداية الرؤية إلى مرحلة قيام المقاولة واندماجها في النسيج الاقتصادي.

إنها وسيلة من وسائل التنمية الاقتصادية المحلية، تقوم بالنصح والتوجيه وتقديم الدعم اللوجيستيقي

للخريجين، بهدف تحسين حظوظ نجاح مشاريعهم، عن طريق احتضانها لمدة عامين على أقصى تقدير، وهي المدة الضرورية لنضجها. هذا، ويمكن لأصحاب المشاريع الذين تم احتضانهم الاستفادة من عدة خدمات:

أ. الإيواء التشريعي والقانوني للمشروع؛

ب. المساعدة على الفهم الواضح للمشروع؛

ج. المرافقة خلال إنشاء المشروع؛

د. تحمل أعباء المقاولة لمدة سنتين؛

1) شروط اختيار أصحاب المشاريع: تقوم جامعة محمد الخامس السويسي في إطار تشجيع روح المقاولة والتجديد في كل سنة بالإعلان عن مشاريع خلق المقاولات الجديدة بالنسبة لحاملي مشاريع تكوين المقاولات من بين طلابها الخريجين والراغبين في الحصول على المساعدة والمتابعة من قبل مشتلة الجامعة والمنضوين في شراكتها من أجل تحقيق وتجسيد مشاريعهم على أرض الواقع، وتشترط في للقيام بذلك:

أ. الحصول على دبلوم التكوين العالي.

ب. أن يكون المترشح متفرغا حتى يستطيع متابعة أطوار التكوين.

2) التكوين المستمر: مكن الميثاق الوطني للتربية والتكوين ومختلف النصوص التشريعية المرتبطة بتنظيم التعليم العالي في المغرب وخاصة القانون 0.12000 العديد من الإمكانات أمام الجامعة لتنمية التكوين المستمر. ويتخذ شكل هذا التكوين في جامعة محمد الخامس السويسي متابعة الخريجين الذين حصلوا على شهادات جامعية ويعملون في مختلف المنظمات بحيث يحصلون على التكوين برحاب الجامعة ومؤسساتها التعليمية والتكوينية المتعددة الاختصاص. وينظم هذا التكوين القانون الداخلي الذي تم تحديده من قبل مجلس الجامعة بتاريخ 16 كانون الأول/دجنبر 2005. وحسب هذا القانون فإن المستفيدين من التكوين المستمر في الجامعة هم الأشخاص العاملون في المؤسسات الخاصة والإدارات العمومية بشكل فردي أو جماعي أو في إطار شراكة، والعاملون في كليات الجامعة، كما هي الحال بالنسبة إلى كلية الطب، وكلية طب وجراحة الأسنان، والطلاب الذين يتابعون تكوينهم الأساسي في تخصصات أخرى في كليات الجامعة.

3) مكتب التنسيق بين الجامعة والمقاولات: لقد أنشأت رئاسة جامعة محمد الخامس مكتبا خاصا يقوم بمهام الوساطة بين المقاولات وبين الجامعة مهمته الربط بين الجامعة وبين عالم الاقتصاد والمجتمع. فهو عنصر تشجيع التعاون بين الجامعة وبين شركائها الخارجيين (السلطات العمومية، المقاولات، القطاع الاجتماعي والثقافي... الخ) في مجال البحث والتكوين والتنمية والتوجيه والإرشاد، والمساهمة في التنمية المحلية والوطنية والدولية. يقوم هذا المكتب في نفس الوقت بمهمة التشجيع والربط بين الأنشطة المتعلقة بالتوجيه ودعم المؤسسات الجامعية والمدرسين والباحثين وشركائهم الخارجيين. يشتمل هذا المكتب على مجلس التوجيه المكون من عدة شركاء يتدخلون لدراسة عقود الشركات التي يتعلق موضوعها بتقديم الخدمات والتي من قبيل أنشطة البحث التعاقدية، وأنشطة التكوين المستمر، والبحث عن التدريبات في المؤسسات لفائدة طلاب الجامعة، والدعم

بهدف إنشاء مقاولات.

4) تشجيع أنشطة البحث التعاقدي: يكمن تشجيع البحث التعاقدي في معرفة الإمكانات العلمية والتكنولوجية لفرق البحث بجامعة محمد الخامس السويسي وذلك بمختلف الوسائل (النشر، تنظيم تظاهرات، ندوات، أيام دراسية، زيارات مخبرية، القيام بتدخل لدى الشركاء الأساسيين...الخ). وفضلا عن ذلك، فإن مكتب التنسيق بين الجامعة والمؤسسات المختلفة يطلع فرق البحث في الجامعة عن الفرص المتاحة للبحث وعن مصادر التمويل الممكنة. وينظم التكوين للأساتذة الباحثين حول مختلف مظاهر البحث التعاقدي ويقدم لهم الدعم اللوجيسطيقي لتنمية أنشطتهم في هذا المجال.

5) تقوية أنشطة التكوين المستمر: يعتبر تنمية التكوين المستمر رهانا اجتماعيا واقتصاديا بالدرجة الأولى سواء بالنسبة للجامعة في حد ذاتها أو بالنسبة للمنظمات، فهو:

- يعد وسيلة فعالة في التقريب بين جامعة محمد الخامس وبين الوسط الاجتماعي والاقتصادي المحلي؛
- يؤثر إيجابيا على التكوين الأساسي للطلاب (فهو تكوين يوجه نحو حاجيات المؤسسات، ويقوم بدراسة الحالات، ويمد بالمساعدة اللازمة خلال تجديد نظم العمل..).
- يؤدي إلى تحسين موارد جامعة محمد الخامس السويسي.
- يعتبر موردا له قيمة بالنسبة إلى جامعة محمد الخامس السويسي ولأساتذتها.

6) الشروع في التكوين لحاملي المشاريع: نظمت مشتلة جامعة محمد الخامس السويسي يوم الثلاثاء 21 أكتوبر 2008 في مقرها اجتماعا مع حاملي المشاريع لخلق منشآت (des enterprises) وقد حضر الاجتماع ممثلو مؤسسات اقتصادية ومالية هامة في المجتمع مثل البنك الشعبي لإنشاء المقاولات، وممثل الوكالة الوطنية لتشجيع وتطوير الشغل والكفايات، وحضور العديد من الأساتذة الباحثين الذين يقومون بالتأطير والتكوين. وقد حضر الاجتماع حاملو المشاريع لخلق مقاولات والمناقشة مع المنشطين لمقررات التكوين الذين سوف يضطلعون بتأطيرهم، وخلال هذا الاجتماع تم تبني مجموعة من المشاريع المبينة في الجدول 1.

جدول 1: نماذج من خريجي جامعة محمد الخامس السويسي الذين حضنت الجامعة مشاريعهم.

إسم صاحب المشروع	مستوى التكوين	الإنتاج أو الخدمات (مشروع)
يوسف أكامي	حاصل على الإجازة في الحقوق من كلية الحقوق جامعة محمد الخامس السويسي	- إعداد لواصق الإشهار - ديكور السيارات والدراجات النارية. - إعداد كل لوازم الإشهار والإعلانات. - طبع كل أنواع الإشهار.
أحمد عصام	حاصل على دبلوم تقني خاص في إصلاح مواد النسيج.	- أنظمة الإضاءة والشبكة الكهربائية. - أنظمة الربط الكهربائي والمعلوماتية. - أنظمة توزيع الاستقبال التلفزيوني. - أنظمة فيديو الحراسة. - أنظمة الأبواب الأوتوماتيكية.
ابراهيم السوسي	حاصل على دكتوراه في الصيدلة من جامعة محمد الخامس السويسي.	- التكوين المستمر للعاملين في الصيدلة وأتباعهم المهنيين. - العمل كمستشار في مجال الصيدلة.
أمين راهيم سعيد عليبو عماد محو	حاصلون على الإجازة المهنية في الوسائط الثقافية من جامعة محمد الخامس السويسي.	- إدارة المشاريع الثقافية لفائدة مختلف المؤسسات. - تقديم الاستشارات قصد تحسين صورة المؤسسات المختلفة الاختصاصات.
سناء بلبل	حاصلة على الإجازة في الاقتصاد شعبة تدبير المؤسسات.	- مركز لاستقبال الحوامل للاستفادة من النصائح والتوجيهات والكشف والمتابعة قبل الولادة.

7) نماذج من إتفاقيات شراكة وتعاون مع جهات محلية: ساعد انفتاح جامعة محمد الخامس السويسي على محيطها الاجتماعي على عقد العديد من إتفاقيات التعاون والشراكة مع قطاعات اجتماعية وثقافية واقتصادية استطاعت الجامعة خلالها إحداث مسالك وتكوينات مهنية جديدة في مؤسساتها الجامعية، قصد إعداد خريجين يستجيبون لحاجيات المجتمع المتطورة في مختلف الميادين التي عرفها تطور المجتمع وتقدمه في العقود الأخيرة.

ونذكر من بين هذه الإتفاقيات على سبيل المثال:

- إتفاقية تعاون مع الجماعة الحضرية-الرباط.
- إتفاقية التعاون بين كلية علوم التربية ومديرية إدارة السجون وإعادة التربية.

- إتفاقية التعاون بين جامعة محمد الخامس ومجلس جهة-الرباط.
- إتفاقية التعاون بين كلية علوم التربية ومديرية محاربة الأمية والتربية غير النظامية.
- إتفاقية التعاون بين كلية علوم التربية وكتابة الدولة المكلفة بالرعاية الاجتماعية والأسرة والطفولة.

خامساً: خلاصة

إن عقود واتفاقات الشراكة غنية وخصبة، ومجالات تطبيقها غير محدودة، إذ بإمكانها أن تشمل العديد من القطاعات في المجتمع، كالقطاع التربوي، والاقتصادي، والاجتماعي، والفني، والرياضي ...الخ. ولعل الشراكة في حد ذاتها محاولة تم إبداعها للاستجابة لتحولات المجتمع المرتبطة بعولمة الاقتصاد، مما حدا بالباحثين إلى محاولة وضع تصور يتلاءم مع هذا المفهوم في مجال التربية والتكوين لتحسينه وتطويره ليستجيب للحاجيات المجتمعية والدولية الجديدة. على أن الشراكة التربوية ليست بنية جاهزة يمكن تطبيق بنودها وأجرأة موادها بسهولة ويسر، وإنما هي إطار من العمل يتم الاتفاق عليه بحسب حاجات ومتطلبات كل طرف. ومن هنا تختلف مقومات الشراكة وصيغها وأهدافها بين المؤسسات التربوية، وذلك بالنظر إلى طبيعتها والظروف المحيطة بنشأتها والأهداف التي تسطرها في مجال التربية والتكوين والبحث.

ولا ينبغي أن يتبادر إلى أذهاننا بأن الانخراط في الشراكة، سواء بين الشركاء داخل الوطن أو خارجه، من شأنه أن يؤدي إلى فقدان أحد الأطراف المتعاقدة هويتها واستقلالها، فالشراكة تنبني على تحمل جميع الأطراف للمسؤولية والالتزام بالمساواة في الحقوق والواجبات. ولهذا فإن الشراكة يمكن أن تشكل توجها وتغييرا جديدا في النظام التربوي المتسم بالتراتبية الإدارية الدقيقة والصارمة ليعبر عن توزيع جديد للسلطة والتعاون بين الفرقاء في المجتمع أو المنظمات في إطار وضع دينامية جديدة للعمل المبنى على التعاون وبلورة الرؤى المشتركة.

كما تعتبر الشراكة استجابة عملية لإرادة وطموح المؤسسات التعليمية والتكوينية للانفتاح على القطاع الاقتصادي الذي كان هاجسا يشغل بال واهتمام العديد منها، سعيا إلى تطوير وتحديث بنياتها ونظمها.

إن تدبير الشراكة التربوية، شأنها شأن تدبير كل الموارد البشرية الأخرى التي تختزن الكفايات والقدرات والطموحات الإنسانية، لا يمكنها أن تنجح وتعطي ثمارها، بالاعتماد على البنيات والتجهيزات اللوجيسطيقية وحدها، مهما كانت متوافرة ومتطورة، ما لم توجهها الإرادة والعزم القوي والاستعداد الكافي، لفهم ما تعنيه الشراكة، وما لا تعنيه، ووجود اهتمام وانشغال بموضوعها بشكل تعاوني وجماعي لدى الشركاء، والاستعداد لتقبل التغيرات الجديدة التي تحدثها الشراكة في أداء الوظائف والأعمال (أوزي، 2007، ص. 65).

ومن أوضح الخصائص المميزة لكل شراكة، رهانها القوي على الجهد الجماعي، وتثمينها لقيمة التعاون الإنساني في قدرته على تحقيق ما يصعب على المؤسسة الواحدة بمفردها تحقيقه ومواجهته. ومن هنا، فإن الشراكة تشكل مدرسة للتكوين على العديد من القيم الإنسانية النبيلة، التي تعتبر وسيلة هامة من الوسائل التي يقتضيها التعامل مع متطلبات العصر الراهن، الذي تتكتل فيه الجهود وتتكاتف، لتحقيق منتظرات الشعوب ومشاريعها المجتمعية.

ومن غير شك فإنّ الشراكة الأكاديمية والتعاون الجامعيّ في طليعة الوسائل الناجعة لتمكين مؤسّسات التعليم العالي من تحسين برامجها التعليميّة، وتحديث أساليبها التربويّة، وتطوير مشاريعها البحثيّة، وتفعيل أنظمتها الإداريّة، ورفع مستوى شهاداتها. «إنه لم يَعد بوسع مؤسّسات التعليم العالي أن تتجاهل جدوى إقامةِ أوسع شبكةٍ من التعاون الجامعيّ والشَراكات الأكاديميّة لتأمين جودة التعليم الذي تُسديه ونوعيّةِ الشهادات التي تمنحها» (العويط، 2008).

إن «تمويل التعليم العالي في الوطن العربي موكول بالدرجة الأولى إلى الدولة وإذا نظرنا إلى الضغوط المسلطة على مصادر التمويل العمومي لتلبية حاجيات التنمية نستنتج بأن حجم هذا التمويل بات غير كاف لمواجهة تنامي الطلب الاجتماعي على التعليم العالي والنهوض بمتطلبات الجودة بما يدعو إلى تنويع مصادر التمويل من خلال البحث عن شراكات مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي والدولي، والنظر في إعادة هيكلة الجامعات لتصبح مؤسسات منتجة قادرة على ترويج نتاجها العلمي وتقديم خدمات الخبرة والاستشارة والبحث حسب الطلب بما يضمن لها موارد مالية ذاتية قابلة لإعادة الاستثمار في تحسين الخدمات. ويمثل انفتاح المشهد التعليمي وتدويل خدماته فرصة سانحة لعديد الجامعات العربية لتصدير برامجها ولتنويع مصادر تمويلها» (الدقي، 2008).

ولمساعدة التعليم العالي على تحقيق هذه الأهداف، فإنه يتوجب نشر ثقافة التعاون وتعزيز دور الشراكات التربوية بإقامة ندوات وورش تخدم هذه الأهداف، ما من شأنه أن ينمي لدى جميع المهتمين الوعي بأهمية التعاون والشراكة وترسيخ القناعة بضرورتها وتسريع خطى التوجه نحو الاستفادة منها.

المراجع

الدقي، نور الدين (2008). التعليم العالي العربي والعولمة: التحديات والرهانات. ورقة مقدمة إلى **المنتدى العربي الخامس للتربية والتعليم**. المملكة المغربية – الرباط (الصخيرات) 2 – 4 أبريل.

العناقي، المختار (2008). المؤشرات والتوجهات العامة لقطاع التعليم العالي الدولي واقتصادياته. ورقة مقدمة إلى **المنتدى العربي الخامس للتربية والتعليم**. المملكة المغربية – الرباط (الصخيرات) 2 – 4 أبريل.

العويط، هنري (2008). التعاون الجامعيّ والشراكات الأكاديميّة جسرٌ نحو الجودة. ورقة مقدمة إلى **المنتدى العربي الخامس للتربية والتعليم**. المملكة المغربية – الرباط (الصخيرات) 2 – 4 أبريل.

المملكة المغربية، وزارة التربية والتعليم (1994). مذكرة رقم 73 بتاريخ 12 أبريل 1994 الخاصة بمشروع المؤسسة، والمذكرة رقم 27 بتاريخ 24 فبراير 1995 الخاصة بالشراكة التربوية.

المملكة المغربية، جامعة محمد الخامس – السويسي (2008). مكتب الشراكة، وثائق رسمية.

أوزي، أحمد (2006). التعليم من أجل التنمية المستدامة. **مجلة علوم التربية**. الرباط، المملكة المغربية: العدد 32، ص. ص. 5 – 21.

أوزي، أحمد (2007). الشراكة التربوية. **منشورات مجلة علوم التربية**. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة.

الإسيسكو (2008). ورقة عمل حول جهود الإيسيسكو وتجاربها الناجحة في تطوير التربية والتعليم في الوطن العربي، ورقة مقدمة إلى **المنتدى العربي الخامس للتربية والتعليم**. المملكة المغربية – الرباط (الصخيرات) 2 – 4 أبريل .

جحيدي، إدريس (2006). من أجل الارتقاء بجودة التعليم، قراءة في تصادم الطموحات بتحديات واقع الأرياف، **مجلة علوم التربية**. الرباط: العدد الواحد والثلاثون، سبتمبر.

راوح، عبد الوهاب (2008). إعادة هيكلة بعض وظائف مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي، مراجعة في سياق مطالب اقتصاديات التعليم وفرص العولمة، ورقة مقدمة إلى **المنتدى العربي الخامس للتربية والتعليم**، المملكة المغربية ـ الرباط (الصخيرات) 2 – 4 أبريل.

عبد السميع، مصطفى (2005). التعليم العالي وتميز المخرجات وتطوير الأداء. **المؤتمر العاشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي**. صنعاء: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة التربية، ديسمبر.

فخرو، علي (2008). أثر العولمة على التعليم في الوطن العربي، ورقة مقدمة إلى **المنتدى العربي الخامس للتربية والتعليم**، المملكة المغربية ـ الرباط (الصخيرات) 2 ـ 4 أبريل.

كامل صالح، عبد الله (2008). إقتصاديات التعليم في الوطن العربي والعولمة، ورقة مقدمة إلى **المنتدى العربي الخامس للتربية والتعليم**، المملكة المغربية ـ الرباط (الصخيرات) 2 ـ 4 أبريل.

Frenay Mariane et autres (1998). L'étudiant – apprenant grille de lecture pour l'enseignement universitaire. *Perspectives en éducation. Bruxelles* : De Boeck université.

Marjolaine St- Pierre (2001). *Education et francophonie*, volume xxix, n° 2, automne.